المحاضرة الأولى: ماهية التنمية والتنمية المستدامة : المفهوم والتطور

أولا: تحديد المفاهيم

1-**مفهوم النظرية** كغيرها من المفاهيم المرتبطة بالعلوم الاجتماعية اختلف الباحثون والدارسون في تحديد مفهوم واحد ودقيق للنظرية، غير أنه يمكننا استنتاج اتفاق بين مختلف المدارس على أن النظرية هي "مقولة عامة تتضمن علاقة بين متغيرين أو أكثر"فهي عبارة عن فرض تم اختباره، ومن ثم فهي أداة للتعميم والتغيير والتنبؤ. فهي عبارة عن منظومة من التعميمات المترابطة علميا والتي تقترح بعض الملاحظات القابلة للاختبار على أرض الواقع.

وهي بهذا المعنى تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية:

1- تتضمن دائما تعميمات.

2- أنها تفرض علاقة بين متغيرات.

3- أنها قابلة للاختبار (testable) للتأكد من صحتها أو عدمه على أساس الدلائل المأخوذة من الأمثلة الواقعية.

2- **مفهوم السياسات**: "هي منهج عمل هادف يقصد إتباعه في التعامل مع مشكلة مجتمعية ما."

وهي كذلك "التطلعات أو الرغبات التي يعلنها المسؤلون الحكوميون بشأن مشكلة مجتمعية، والأعمال التي يقومون بها وصولا لهذه الرغبات". ركما تعبر عن "مجموعة القواعد والمعايير التي تحتكم إليها الحكومة لإرشاد الأداء وترشيد العمل الحكومي، وإخضاعه لمنطق متكامل ومتناسق.

3-**مفهوم النمو ومفهوم التنمية**: كان السائد لدى الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالتنمية أن جوهر التنمية يتمثل في النمو السريع للدخل، وهو مفهوما تقليديا كان سائدا قبل سنوات الحرب ع2 واستمر لعدة سنوات بعدها.

3-**1مفهوم النمو الاقتصادي**: يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وذلك من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد القومي ومنه يمكن استنتاج خصائص النمو الاقتصادي:

1-أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو وأن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني

2-أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل يجب أن تكون زيادة حقيقية، باحتساب التضخم. وعلى ذلك فان

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي–معدل التضخم

3–أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال مسبباتها،لذلك لابد أن نستبعد النمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

3–2–**مفهوم التنمية:**تتعدد تعريفات التنمية بتعدد المدارس، وفروع العلم، واتجاهات الباحثين،فيعرفها البعض على أنها " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم"هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية هي "عملية تغيير و واع مقصود للهياكل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع"

وعلى العموم فان التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث مع تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. زيادة على تحقيق تغييرات مجتمعية وسياسية باتجاه الرشاد.

ومنه فان العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

1–جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تتمثل في:

- ✓ –زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ –أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ –أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2–عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

- ✓ تغيرات في الهيكل والبنان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- ✓ إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقة الفقيرة.
- ✓ ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

ثانيا: تطور مفهوم التنمية (المفهوم، الأنواع، المؤشرات).

1. مفهوم التنمية البشرية.
2. مفهوم التنمية المستدامة.
3. مفهوم التنمية المستقلة.

انتقل مفهوم التنمية من رفع معدل النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بمسائل أكثر تشعبا وأصبحت هناك مفاهيم جديدة تشير إليها بشكل أوسع، لذلك سنتناول في هذا العنصر مختلف المراحل التي مر بها هذا المصطلح.

1-المفهوم التقليدي للتنمية: وهو المفهوم الذي كان سائدا لفترة طويلة من الزمن امتدت إلى غاية أواخر الستينات من القرن العشرين، والذي يطابق مفهوم النمو الذي تطرقنا إليه سابقا.

ولقد أخذت الدول النامية بهذا المفهوم عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات الماضيين، وكان أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققتها الدول المتقدمة الغربية في مجال التنمية،وذلك بالرغم من اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية التي تواجهها،كما أن التقدم الفني والتكنولوجي الذي تحقق للدول المتقدمة لم يخدم التوجهات التنموية في الدول النامية.

إضافة لذلك طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة، والتي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية منى عدم التكافؤ والاستغلال.

وكان لتلك الأسباب الأثر البارز في قصور مفهوم التنمية، ومن ثم ضعف نتائج تطبيقه في الدول النامية،الأمر الذي بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بأبعاد ومفهوم التنمية الذي يلبي متطلبات تلك الدول.

وكان للتقييم المستمر لنتائج التجارب التنموية المختلفة التي تبنتها أغلب الدول النامية الأثر الكبير في إبراز ذلك.

2-الدروس المستفادة من تجارب التنمية في الخمسينات والستينات:

كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن ال20عن تصور التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع.

وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول والمتعلقة بانتشار الفقر والبطالة،وسوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها،وعدم تحسن مستويات المعيشة فيها.

وقد حدث هذا في الدول التي حققت معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء وحدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو6%.

ومن ناحية أخرى أظهرت التجارب أمرا لم يكن في حسبان الكثيرين من المنظرين، فقد استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات نمو متوسطة أو متواضعة أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية.

ونتج عن ذلك الأمر نتيجة هامة هي أن التحسن في مستويات المعيشة لا يتحقق بمعدلات عالية للنمو في الدخل أو بالوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردي وحدها(أي سياسات النمو) بل العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل،والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر،وتحسين مستوى معيشة الفقراء.

وبناءا عليه جعلت خبرة الدول النامية في مجال التنمية في الخمسينات والستينات الاهتمام في تحديد مفهوم التنمية يتحول من النمو الاقتصادي وحده إلى الحد من التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية.

3-الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت في السبعينات:

تركزت كل الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت خلال هذه الفترة على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد وعلى أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط،بأن تشمل الجوانب الاجتماعية كذلك، وخاصة العنصر البشري.

ومن أبرز الاقتراحات تبني البنك الدولي سياسات:إعادة التوزيع مع النمو،وكذلك تبني منظمة العمل الدولية ما عرف ب "إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان " المنبثقة عن "المؤتمر العالمي مثلت الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي،والتقسيم الدولي للعمل "سنة 1976، وأهم ما جاء به إعادة النظر في كل استراتيجيات التنمية و بخاصة جانب الإنتاج السلعي فيها. إذ لابد من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة،وتوفير السلع والخدمات المطلوبة بتكلفة قليلة،تباع بسعر يتناسب ودخل غالبية الأسر.

فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (بالأسعار العالمية) وهذا ما يتضمن ضرورة انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيرة العمالة (إستراتيجية الإحلال محل الواردات).

وقد تعرض هذا المدخل التنموي لانتقادات حادة من جانب بعض كتاب دول العالم الثالث باعتباره يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية أي صرف الدول النامية عن محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

وعموما لم يجد "مفهوم الحاجات الأساسية"اهتماما كثيرا،وقد علق عليه أحد الكتاب الاقتصاديين بقوله "لا محل له (يقصد المفهوم) في النظرية الاقتصادية،ولا في التحليل الأكاديمي،كما أن أصحابه لم يعبروا عنه في المستوى الأكاديمي اللائق ألا وهو الصياغة الرياضية،لذلك تركه الأكاديميون بين (كومة الانشائيات) التي ترددها في المحافل الدولية حكومات عاجزة عن تطوير بلادها ومعها بعض الاقتصاديين الذين جرفهم تيار السياسة"

وبالرغم من أن هذه الاجتهادات لم تؤثر كثيرا في صناع التنمية والمسئولين عنها،إلا أنها أوقدت شعلة فكرية جديدة فيما سمي في ذلك الوقت "البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة."

4-التطورات التي حدثت في الثمانينيات والتسعينيات:

حدثت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية وهي:

1-مفهوم التنمية البشرية

2-مفهوم التنمية المستدامة

وبالرغم من أن هذه المفاهيم المذكورة تحمل أوصافا إضافية لها مثل "البديلة" إلا أنها في الواقع عبارة عن شروط وأوصاف لأهم محتويات التنمية. وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها يفصل أحد الأبعاد أو الجوانب الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية.

وفيما يلي نتناول المفاهيم المذكورة بشيء من التفصيل:

-4-1- مفهوم التنمية البشرية: لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدأ البرنامج في إصدار هل اعتبارا من عام 1990.

ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال القرنين ال 19،وال 20،ولكن يختلف المفهوم عند تلك المدارس عن المفهوم في حالته الجديدة في أن الأولى اعتبرت العمل عنصرا من عناصر الإنتاج على قدم المساواة مع بقية العناصر، أما المفهوم الجديد فيعتبر الإنسان هو جوهر التنمية فهو ليس فقط عامل إنتاج بل أنه هدف التنمية.وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية، بل إلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية كذلك. وتعرف التنمية البشرية طبقا للتعريف الوارد في تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس" ويوجد إجماعا يكاد يكون تاما بين المهتمين بالتنمية البشرية بأن تلك الخيارات قد تكون بلا حدود وأنها تتغير عبر الزمن. ولكن ثمة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية، وهي كما وردت لأول مرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية 1990:

1-أن يعيش المرء حياة طويلة وصحته.

2أن يحصل على معارف.

3 أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق.

وهناك خيارات أخرى يقدرها بعض الخبراء تقديرا عاليا تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية غالى توافر فرص الإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

ويرى التقرير أن معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي شرط ضروري للعملية التنموية ولكنه ليس كافيا والدليل على ذلك أن ثمة أقطارا حققت تقدما ملموسا في أحوال البشر رغم كونها فقيرة بمقياس النمو المذكور والعكس.

وقد اعتمد تقرير التنمية البشرية لعام1991 تصنيف الحريات الذي وضعه الباحث الأمريكي هوشارز هيومانا الذي أصدر دراسة شملت 88 دولة وحاول تعداد الحريات موضوع الدراسة وترتيب تلك الدول وفقا لهذا التعداد.وحصر 40 حرية وزعها على خمسة أصناف على النحو التالي:

1-الحق في: السفر داخل الوطن- السفر إلى الخارج- التجمع السياسي وتكوين الجمعيات -التعليم -تلقي المعلومات -متابعة خرق حقوق الإنسان -استخدام اللغة الاثنية.

2- الحرية من: السخرة وعمالة الأطفال -الإذن بالعمل- القتل غير القانوني والاختفاء-التعذيب والإكراه البدني -عقوبة الإعدام-العقوبات البدنية -الاعتقال الإداري -الانضمام الإجباري لحزب أوتنظيم فرض دين الدولة أو اديولوجيتها في المدارس -الرقابة على الفنون -الرقابة السياسية على الصحف -الرقابة على البريد -التنصت على الهاتف.

3-الحرية في:المعارضة السياسية السلمية-الانتخابات متعددة الأحزاب الاقتراع العام والسري -المساواة السياسية والقانونية بين الرجل والمرأة-الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة للأقليات الاثنية-صحافة مستقلة -دور نشر مستقلة -استقلال الإذاعة والتلفزيون -استقلال القضاء-استقلال النقابات.

4-الحق في: الجنسية -براءة المواطن حتى تثبت إدانته -المساعدة القضائية المجانية وحرية اختيار المحامي -المحاكمة العلنية -المحاكمة السريعة -عدم التفتيش إلا بإذن قضائي -عدم الاستيلاء غير القانوني على الملكية الخاصة.

5-حقوق شخصية في: الزواج رغم اختلاف العرق أوالدين أوالزواج المدني -المساواة بين الجنسين أثناء الزواج وفي إجراءات الطلاق-المعاشرة بين شخصين من نفس النوع ماداما بالغين -ممارسة أي دين -تحديد العدد الذي يريده من الأطفال.

وقد لاقى تقرير التنمية هذا (1991)هجوما عنيفا من دول كثيرة حتى في إطار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وان اعتمدوه في تعريف وتوصيف الحقوق والحريات.

ويرجع معظم هذه الانتقادات إلى أن صاحب هذه الدراسة كان يعبر عن مطالب مشروعة في مجتمعات حلت بشكل عام الفقر المدقع وما يرتبط به من جهل ومرض ومن ثم غابت عنه معظم هموم شعوب الدول النامية.لذلك لا نجد ذكرا لقائمة الحقوق الأساسية كالتحرر من الجوع والمرض والجهل والعمل المنتج، وإعادة توزيع الدخل القومي على أسس أقرب إلى العدالة،وحق الشعوب التحرر من التدخل الخارجي في أمورها الداخلية -وحقها في إدارة مواردها الطبيعية-...

وهكذا لم يجد أصحاب التقرير إلا التراجع ونقد الذات في تقرير التنمية البشرية لسنة 1992، الذي جمع مفهوم الحرية السياسية تحت موضوعات خمسة وهي: الأمن الشخصي (أي أمن المواطن على حياته، وحريته وماله)سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة الشعبية، تكافؤ الفرص.

4-2-مفهوم التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية. لذا تعرف بأنها "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون ألحاق الضرر بالأجيال المستقبلية "على اعتبار أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع.

ولذا فان أحد أهدافها الرئيسية هو الوصول إلى معدل نمو سكان ثابت على مستوى العالم، لأنه كلما زاد استهلاك الموارد الطبيعية بشكل أكثر (استنزاف) وزاد تلوث البيئة وإهدار الطاقات البيئية.كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر.

وقد عبر عن هذا المفهوم "أجندة القرن الواحد والعشرين للتنمية المستدامة " التي صدرت عن مؤتمر البيئة والتنمية "قمة الأرض"في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في جويلية 1992. وقد حضر هذا المؤتمر أكثر من 100 من رؤساء الدول والحكومات.

وتمثل أجندة القرن ال21 خطة عمل عامية تبين أسس التنمية المستدامة وتضمنت 40 فصلا تناولت القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الموارد الطبيعية وتنميتها تنمية رشيدة تصون قدراتها على العطاء.

مؤشرات التنمية المستدامة:

من المحاولات المهمة لإعطاء مؤشرات للتنمية المستدامة.المؤشرات التي اقترحت في أعقاب مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في 1992، ونتيجة لتوصيات قدم هذا الإطار عام 1994، وتعرض لمجموعة كبيرة من القضايا البيئة والتنموية وهي:

1–القضايا الاقتصادية: كمراعاة تكامل البيئة والتنمية عند اتخاذ القرارات، وأنماط الاستهلاك، والموارد المالية والتكنولوجية.

2–القضايا الاجتماعية السكانية:كالفقر وديناميات السكان والتعليم والتدريب والصحة.

3–قضايا الهواء والمناخ.

4–قضايا الأرض والتربة، وما يتصل بها من قضايا كالتصحر والتنمية الزراعية.

5–قضايا المياه، وتشمل قضايا الموارد من الماء العذب ومياه المحيطات والبحار.

6–القضايا المتعلقة بموارد طبيعية أخرى: كالغابات والتنوع البيولوجي والموارد المعدنية والطاقة.

7–قضايا النفايات: وتشمل النفايات الصلبة والصرف الصحي والكيماويات السامة والخطرة.

8–قضايا المستوطنات البشرية والكوارث الطبيعية.

9–قضايا قضايا الدعم السياسي: وتشمل المؤسسات العلمية، وقضايا بناء القدرات وأدوار منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالاهتمامات البيئية.